الأمم المتحدة

A/HRC/43/68

الجمعية العامة

Distr.: General
7 February 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون

24 شباط/فبراير – 20 آذار/مارس 2020

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير رئيس مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان* **

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 18/18، الذي دعا فيه المجلسُ رئيسَ مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان إلى تقديم تقرير سنوي شامل عن عمل مجلس الأمناء، بدءاً من الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان. وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 28/36، يُقدَّم إليه هذا التقرير في دورته الثالثة والأربعين، في آذار/مارس 2020. ويعرض التقرير معلومات عن مستجدات عمل مجلس أمناء الصندوق منذ صدور التقرير السابق لرئيس المجلس (A/HRC/40/78).

* اتُّفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروف خارجة عن إرادة الجهة المُقدِّمة له.

** تعمم مرفقات هذا التقرير كما وردت، وباللغة التي قُدِّمت بها فقط.

GE.20-01831(A)

2001831

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

ألف- معلومات أساسية

1- يتلقى صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، الذي أنشأته لجنة حقوق الإنسان بموجب قرارها 38/1987، تبرعات من الحكومات والمنظمات والأفراد. ويهدف الصندوق إلى توفير الدعم المالي لأنشطة التعاون التقني الرامية إلى بناء وتعزيز المؤسسات والأُطُر القانونية والبُنَى الأساسية الوطنية والإقليمية التي ستكون لها تأثيرات إيجابية طويلة الأجل على تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

2- ويعمل مجلس الأمناء منذ عام 1993، ويُعيِّن الأمين العام أعضاءه لفترة مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وتتمثل ولاية مجلس الأمناء في مساعدة الأمين العام على ترشيد برنامج التعاون التقني وتحسينه. ويجتمع مجلس الأمناء مرتين سنوياً، ويقدم تقارير عن أعماله إلى الأمين العام ومجلس حقوق الإنسان. وتتألف عضويته حالياً من مورتن كيايروم (الدانمرك) (الرئيس)، ولين ليم (ماليزيا)، وإيزي ساذرلاند - أدّي (غانا)، وفاليريا لوتكوفسكا (أوكرانيا)، وسانتياغو كوركويرا - كابيزوت (المكسيك). وقد رُشِّح السيد كوركويرا - كابيزوت في آب/أغسطس 2019 ليخلُف كارمن روزا فيلا (بيرو). وانتخب مجلس الأمناء، في دورته التاسعة والأربعين، السيدة ساذرلاند - أدّي رئيسة له؛ وستستمر ولايتها حتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ويُشغَل منصب الرئيس على أساس التناوب، وتغطي فترة الولاية، كحد أدنى، دورتين من دورات مجلس الأمناء وإحاطة واحدة من الإحاطات الشفوية التي تُقدَّم سنوياً بشأن المستجدات إلى مجلس حقوق الإنسان.

باء- الولاية

3- استمر مجلس الأمناء على نهجه الذي أعيدت صياغته، على النحو المبين في التقرير السنوي للأمين العام إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/16/66). ولمس مجلس الأمناء أن الدعم المقدم من خلال موارد الصندوق لمساعدة الدول على تنمية قدراتها الوطنية على تعزيز التنفيذ الفعال للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان ما زال يحظى بالتقدير، كما اتضح من جانب من التقى بهم المجلس من الشركاء الوطنيين على مستوى الميدان وكما ورد في قرار مجلس حقوق الإنسان 32/42. وفي عام 2019، واصل مجلس الأمناء إسداء المشورة إلى مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) بشأن سبل تعزيز التعاون التقني في المجالات المصنَّفة على أنها ذات أولوية في برنامج عمل المفوضية للفترة 2018-2021 والمصممة مع الشركاء.

4- واستمرت الزيارات لمواقع الوجود الميداني خلال الفترة قيد الاستعراض عن طريق تنظيم إحدى دورتي مجلس الأمناء في كل سنة في بلد أو منطقة من البلدان والمناطق التي يتوافر فيها وجود للمفوضية. وفي عام 2019، أتمَّ مجلس الأمناء جولة أولى من الزيارات لجميع أنواع الوجود الميداني في كل منطقة من مناطق العالم، وأتيح خلالها للمجلس أن يعاين كيف تثابر المفوضية على زيادة تأثير برامجها إلى أقصى مدى ممكن وأن يناقش ذلك مع الشركاء.

5- وواصل مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، بناءً على أن أعضاءه هم أعضاءٌ أيضاً في مجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، تقديم التوجيهات السياساتية الرامية إلى تعزيز فعالية ما يُقدَّم للدول من المساعدة التقنية والدعم المالي في تنفيذ التوصيات الصادرة في إطار الاستعراض الدوري

الشامل وغيره من الآليات الدولية. وعملاً بمشورة مجلس الأمناء، المشمولة ضمن ولايته، تواصل المفوضية تعزيز الاستخدام الاستراتيجي للموارد في إطار صندوقي التبرعات لزيادة تأثيرها إلى أكبر قدر ممكن، ولا سيما في مجالي بناء القدرات وتقديم الخدمات الاستشارية على مستوى الميدان.

6- وفي إطار العروض الشفوية والتقارير الثمانية السابقة التي قدمها مجلس الأمناء إلى مجلس حقوق الإنسان، عرض مجلس الأمناء ما لديه من ملاحظات بشأن الممارسات الجيدة في سياق التعاون التقني. ولا يزال نشر المعرفة بتلك الممارسات يشجع الدول على التواصل مع المفوضية والتشارك معها بغية تلقي الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان. ويرحب مجلس الأمناء بالعروض التي تقدمها الدول في دورات مجلس حقوق الإنسان، حيث إنها تساعد على توسيع نطاق الفهم لأهمية التماس وتلقِّي خدمات التعاون التقني والخدمات الاستشارية السليمة من المفوضية، وذلك بناءً على نتائج تحليل الأوضاع على أرض الواقع، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الوطنيين، من أجل اقتراح أفضل البرامج الممكنة. ولاحظ مجلس الأمناء أن هذه الشراكات تساعد على تنفيذ السياسات والممارسات التي تعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان للجميع. ولاحظ مجلس الأمناء بعين الارتياح كيف يتزايد الإثراء المتبادل للممارسات والبرامج فيما بين المناطق، مع تعزيز المفوضية لقدراتها وزيادة الفرص المتاحة لتنمية نقل المعارف عبر مواقع وجودها الميداني.

7- ووفقاً لولاية مجلس الأمناء المتمثلة في تشجيع والتماس التبرعات والتعهدات من أجل صندوقي التبرعات، واصل المجلس، خلال الفترة قيد الاستعراض، المشاركة الفعلية في مناسبات التواصل والتوعية، التي نُظم عدد منها بالاشتراك مع دائرة الاتصال الخارجي التابعة للمفوضية. وقد ثبت أيضاً أن مناسبات التواصل والتوعية هذه قناة مفيدة جداً لتوصيل مجلس الأمناء لآرائه وملاحظاته. وهناك اهتمام متزايد على مستوى الميدان بالنتائج والاقتراحات الصادرة عن مجلس الأمناء فيما يتعلق بالتشارك مع المفوضية في مجال التعاون التقني. وأفاد الشركاء الوطنيون في الدورات التي عُقدت في جنوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية بوجود حاجة إلى زيادة الدعم الموجَّه إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن معالجة المسائل الجبهوية الحرجة الأخرى، مثل الفساد، والهجرة، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

ثانياً- أنشطة صندوق التبرعات ومجلس الأمناء

8- عقد مجلس الأمناء دورته الثامنة والأربعين في جنيف في الفترة من 19 إلى 21 آذار/مارس 2019، ودورته التاسعة والأربعين في المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي في بريتوريا في الفترة من 4 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وقام بعض الأعضاء بزيارة مشروع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في موزامبيق يومي 7 و8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ورأَس الدورتين السيد كيايروم. واستعرض مجلس الأمناء حالة تنفيذ خطة العمل وخطة التكاليف لصندوق التبرعات، واستعرض بالتفصيل البرامج المقترح أن يغطيها الصندوق في عام 2020 وأقرَّها رسمياً.

9- واجتمع مجلس الأمناء مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ونائب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في جنيف، وقدم إليهما إحاطة بشأن أنشطته في الآونة الأخيرة، وبشأن الآراء والمنظورات والأمثلة والممارسات الجيدة لعمل المفوضية، من واقع ما شاهده المجلس أثناء زياراته لمواقع وجود المفوضية بجميع أنواعها في جميع المناطق، وبشأن الأهمية الخاصة والدعم اللازم للبرامج المشمولة في إطار المسائل الجبهوية المحددة في برنامج عمل المفوضية.

ألف- الدورة الثامنة والأربعون (جنيف)

10- استغل مجلس الأمناء فرصة اجتماعه في جنيف، بالتزامن مع الدورة الأربعين لمجلس حقوق الإنسان، في تلقي معلومات عن المستجدات ومتابعة مختلف المناقشات فيما يتعلق ببرامج التعاون التقني. وعلى وجه الخصوص، ركز مجلس الأمناء معظم دورته الثامنة والأربعين، بصفته أيضاً مجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، على مواصلة تقديم التوجيه السياساتي بشأن تشغيل هذا الصندوق وأوجه التكامل والدروس المستفادة فيما يتعلق بالدعم المقدم عن طريق الصندوقين. وشملت المناقشات سبل مواصلة الدعم الموجه إلى تعزيز قدرات الإبلاغ والمتابعة على مستوى الميدان بشأن أعمال الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وتقييم تنفيذ البرامج التي يدعمها الصندوقان، وصوغ البرنامج المقبل لعمل مجلس الأمناء.

11- وتشكِّل عملية الاستعراض الدوري الشامل فرصة فريدة تتيح لمنظومة الأمم المتحدة تعزيز إجراءات المتابعة على الصعيد القطري عن طريق تعزيز التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي وعلى صعيد كيانات الأمم المتحدة وزيادة التساوق بين خطط إعمال حقوق الإنسان وخطط تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد لاحظ مجلس الأمناء، في سياق اجتماعاته على الصعيدين القطري والإقليمي، كيف يوفر الإصلاح الجاري حالياً لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية سبلاً عملية لتعزيز التعاون بين المفوضية والأفرقة القطرية للأمم المتحدة، ولدعم أعمال مستشاري شؤون حقوق الإنسان، ولمساعدة الدول في الاستجابة للتوصيات المنبثقة من عملية الاستعراض الدوري الشامل وفي التعامل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وهذه الجهود بالغة الأهمية في تطوير الأدوات البرنامجية، بما في ذلك الصيغ الجديدة لأُطُر التعاون في مجال التنمية المستدامة. ولاحظ مجلس الأمناء على وجه الخصوص كيف تُستخدم مؤشرات حقوق الإنسان حالياً استخداماً فعالاً بوصفها أداة تحليلية لتحديد من يُحتمل أن يُتركوا خلف الرَّكْب في حالات الأزمات.

12- وأشار مجلس الأمناء، في الجزأين الخامس والسادس من توصياته بشأن التعاون التقني السليم، إلى أن جهود التعاون التقني ينبغي توجيهها إلى دعم تنفيذ ومتابعة التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان. وهذا العنصر عنصر أساسي بالغ الأهمية من عناصر إدماج حقوق الإنسان في أعمال جميع برامج الأمم المتحدة على مستوى الميدان. ويرى مجلس الأمناء أن هذين الجزأين على وجه الخصوص لهما أهمية بالغة في الجهود المبذولة حالياً لتحديث الأدوات البرنامجية للأمم المتحدة بغية تحسين الدعم المقدم للدول في سياق التحولات العميقة المتوخاة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولذا يرحب مجلس الأمناء بتوجيهات الأمم المتحدة بشأن الأُطُر الجديدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وبالنص الواضح فيها على التزام المنظمة بدورها المعياري وبعدم ترك أحد خلف الرَّكْب في سياق تنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان فيما يتعلق بالتنمية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

13- وتشكل التوصيات المنبثقة من آلية الاستعراض الدوري الشامل، هي وتوصيات هيئات المعاهدات وتوصيات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية الاستعراض الدوري الشامل، مورداً عظيماً لتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والقدرات الوطنية في هذا المجال. وهي تهيئ بيئة مواتية لمعالجة الأسباب الجذرية لضروب عدم المساواة وغيرها من التحديات في مجال حقوق الإنسان، وتؤدي بذلك دوراً هاماً في عمل الأمم المتحدة بشأن التنبيه المبكر والوقاية. ومن الأمثلة على ذلك عمل لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة القضاء على التمييز العنصري على ربط توصياتهما بغايات محددة من الغايات المشمولة في أهداف التنمية المستدامة. وتتيح الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل فرصةً لتعزيز التواصل مع جميع الدول بشأن تنفيذ

ومتابعة توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان عن طريق بذل جهود التعاون وتبادل أفضل الممارسات فيما بين الدول وغيرها من الجهات المعنية.

14- وتيسيراً لهذا العمل، استثمرت المفوضية في الجهود الرامية إلى تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتوصيات وتمييز أنواعها المختلفة، ومنها مثلاً قاعدة البيانات الوطنية لتتبُّع التوصيات، التي يعتبرها مجلس الأمناء أداة رئيسية لتحسين الدعم المقدم للدول من الناحية العملية. ويواصل برنامج المفوضية لبناء قدرات هيئات المعاهدات تقديم الدعم للدول في تنفيذ الالتزامات التعاهدية. وعززت المفوضية قدرتها على مساعدة الدول على نحو أفضل في هذا الصدد عن طريق كيانات وجودها الإقليمي، ولاحظ مجلس الأمناء في سياق دوراته المعقودة في مختلف المناطق ما لبرنامج المفوضية وعملها من أهمية بالغة في جملة أمور منها دعم الهياكل الحكومية الدائمة المكلفة بتنسيق وإعداد التقارير المقدمة إلى الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وبالتعامل مع هذه الآليات وبتنسيق جهود المتابعة والتنفيذ الوطنية وتتبُّعها.

15- وناقش مجلس الأمناء مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام صندوق التبرعات في تنفيذ التوصيات الصادرة في سياق الاستعراض الدوري الشامل. والغرض من هذه المبادئ هو توفير التوجيه بشأن استخدام الصندوق، ولا سيما في ضوء التطورات الجارية على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك زيادة التركيز على إنشاء و/أو تعزيز القدرات الوطنية المختصة بالتنسيق والتنفيذ، وتبسيط أنشطة الإبلاغ والتنفيذ، والسعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمساعدة في عملية الاختيار الاستراتيجي لتنفيذ التوصيات المواضيعية والتوجيهات السياساتية المحددة، على النحو الذي بيَّنه الأمين العام في تقريره عن تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون الدولي وأهمية اللاانتقائية والحياد والموضوعية (A/72/351).

16- وقد تضمَّن مشروع المبادئ التوجيهية معايير لتقييم مقترحات المشاريع، تتمثل مبادئها الأساسية في توجيه الموارد إلى دعم المسائل المواضيعية الأشد إلحاحاً بشأن حقوق الإنسان في الدولة وإلى بناء قدرات التنفيذ الوطنية التي تتسم بالكفاءة والاستدامة. وتشمل المعايير ترويج وتنفيذ التوصيات الرئيسية المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل، وتعزيز قدرة الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، وإنشاء و/أو تعزيز الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة، وإيجاد خطة وقاعدة بيانات بشأن تنفيذ التوصيات، وتعزيز القدرات البرلمانية المتعلقة بالتنفيذ.

17- وواصل مجلس الأمناء، بالتعاون مع المفوضية والشركاء، استطلاع مدى الجدوى والفرص المتاحة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في المجالات المُصنَّفة على أنها ذات أولوية، مثل مجالات الفساد وتغير المناخ وضروب عدم المساواة وتشريد السكان وتحركاتهم. وخلُص مجلس الأمناء إلى أن خبرة المفوضية وتجربتها في هذه المجالات عنصران جوهريان في دعم المساعي الرامية إلى تحقيق فهم أفضل وأوسع نطاقاً لأبعاد حقوق الإنسان وآثارها المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونظر مجلس الأمناء فيما يجابه حقوق الإنسان من تحديات على جميع المستويات من جراء الفساد، وفيما يمكن أن يفيد في دعم الدول بهذا الشأن من أنواع التدخلات، عن طريق أنشطة البحث والدعوة والخدمات الاستشارية والتعاون التقني. ويؤثر الفساد على حقوق الإنسان الأساسية لملايين الناس في جميع أنحاء العالم، من جراء تأثيره على الأموال العامة المخصصة لتوفير الخدمات الأساسية، بما فيها التعليم والصحة والمعاشات التقاعدية، إضافةً إلى تأثرها بما لحقها من التخفيض أصلاً في حالات كثيرة. ووجد مجلس الأمناء أن الجهود التي تكرسها المفوضية لتعزيز قدراتها المواضيعية بغية تحسين ما تسديه من المشورة للشركاء في تلك المجالات جهود مجدية جدا، وأثلج صدره نوع البرامج الجاري تنفيذها على مستوى الميدان بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين في المناطق التي زارها.

باء- الدورة التاسعة والأربعون (بريتوريا ومابوتو)

18- وفقاً لممارسة مجلس الأمناء المتمثلة في عقد إحدى دورتيه كل عام في دولة من الدول التي يتوافر فيها وجود ميداني للمفوضية، عقد المجلس دورته التاسعة والأربعين في بريتوريا، التي يوجد فيها مكتب المفوضية الإقليمي للجنوب الأفريقي. واغتنم المجلس هذه الفرصة أيضاً لزيارة مشروع التعاون التقني التابع لذلك المكتب في موزامبيق وزيارة شركاء المكتب المنفذين الرئيسيين هناك.

19- وكان الهدف الرئيسي للدورة هو زيادة فهم نوع التعاون التقني الذي توفره المفوضية في سياق إقليمي، وتقديم التوجيه المناسب للمفوضية بشأن مواصلة تعزيز عناصر التعاون التقني في برامجها على مستوى الميدان. وعلى غرار ما فعل في دوراته السابقة في مناطق أخرى، استطلع مجلس الأمناء أيضاً، مع المفوضية وشركائها، الخبرات والتوقعات في المجالات ذات الأولوية، وبخاصة تأثير الفساد في مضمار معالجة ضروب عدم المساواة وحالة حقوق الإنسان فيما يتعلق بتحركات السكان. وفي جنوب أفريقيا، تَعرَّف المجلس على مشاريع محددة ومشاريع محلية في البلد المضيف وغيره من بلدان المنطقة، بما فيها موزامبيق وملاوي.

20- وبهذه الدورة المعقودة في الجنوب الأفريقي، أتمَّ مجلس الأمناء جولة أولى من الزيارات لجميع أنواع الوجود الميداني للمفوضية في جميع المناطق. وقد وفرت هذه الدورات بعداً آخر للدور الاستشاري للمجلس، حيث تمكن أعضاؤه من مواصلة تكوين فهم أفضل لنوع التعاون التقني الذي تُعدُّ المفوضية الجهة الأقدر على تقديمه، ولكيفية إسهام نتائج دور الرصد وتحليل التحديات والفرص على مستوى الميدان الذي تضطلع به المفوضية في القيام، مع الشركاء، بصوغ برامج سليمة للتعاون التقني تستهدف التصدي لتلك التحديات واستغلال الفرص التي تثمر نتائج ملموسة.

21- والوجود المادي للمفوضية في المنطقة واستراتيجيتها الرامية إلى توسيع وجودها الإقليمي وزيادة قدرتها التقنية يمكِّنانها من تعزيز قيمة ولايتها الفريدة ومن العمل بنشاط مع الشركاء الرئيسيين في المنطقة. ولاحظ مجلس الأمناء كيف تمكنت الخبرات التقنية المؤهلة تأهيلاً عالياً لدى المفوضية في بريتوريا، والتي تعمل بأسلوب التفاعل الوثيق مع جميع الجهات الفاعلة في الميدان، من ترسيخ الثقة الضرورية لجمع ما يلزم من معلومات مدعومة بالأدلة لتقديم المشورة المناسبة إلى الكيانات التابعة للدول وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية بشأن فعالية السياسات والبرامج.

22- وخلال الدورة، أحاط مجلس الأمناء علماً بالدعم الجاري تقديمه في ملاوي لفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الوطنيين عن طريق مستشار لشؤون حقوق الإنسان موفدٍ إلى هناك. ويُيسَّر هذا الإيفاد، كما هو الحال في 37 بلداً في مختلف أنحاء العالم، في إطار استراتيجية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لتعزيز القدرة في مجال حقوق الإنسان على مستوى الميدان في إطار الأمم المتحدة عن طريق صندوق التبرعات. وهذه القدرة في مجال حقوق الإنسان تدعم منظومة الأمم المتحدة بأسرها في تعزيز فرص إنفاذ ما يلزم من التحليلات المتعلقة بحقوق الإنسان لتحسين الدعم المقدم للشركاء الوطنيين من خلال الدعم التقني والتنبيه المبكر والوقاية. وفي سياق المظاهرات الواسعة النطاق التي شهدتها ملاوي منذ الانتخابات الرئاسية التي أجريت في أيار/مايو 2019، أُفيد مجلس الأمناء عن برنامج التعاون التقني الذي صممه مستشار حقوق الإنسان، مع الشركاء الوطنيين، لمنع حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتشجيع الحلول السلمية لحالة الاضطراب. وقد أسفر تحليل للوضع من منظور حقوق الإنسان عن تحديد مواطن الضعف والثغرات في منظومة حماية حقوق الإنسان، فضلاً عن عدد من الأسباب الجذرية لوقوع الاضطرابات المدنية، كُلُّها متصلة بحقوق الإنسان. وقد نتجت عن هذا العمل مشاركة جديدة للتعاون التقني بين الأمم المتحدة ومرفق الشرطة،

ومع المجتمع المدني والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تُدمج الأمم المتحدة في برامجها الرامية إلى دعم حكومة ملاوي في بناء بيئة حافظة للسلام فهماً للعوامل الجذرية المتصلة بحقوق الإنسان، التي سببت الاضطرابات المدنية.

23- وفي جنوب أفريقيا، التقى مجلس الأمناء بممثلين لوزارة العدل والتطوير الدستوري، ولجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان، وفريق الأمم المتحدة القطري، ومجتمع السلك الدبلوماسي، ومجموعة متنوعة من منظمات المجتمع المدني. وفي موزامبيق، التقى مجلس الأمناء بممثلين لوزارة الخارجية، ووزارة العدل، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وفريق الأمم المتحدة القطري، ومجتمع السلك الدبلوماسي، ومنظمات المجتمع المدني. واتضح من المناقشات التي أجراها مجلس الأمناء مع النظراء في كلا البلدين أن المفوضية حاضرة حضوراً تاماً وأن خبرتها تحظى بالتقدير في مجالات شتى منها مثلاً التعامل مع آليات حقوق الإنسان، وبخاصة في المعاونة على الوفاء بالتزامات الإبلاغ في مواعيدها. ومما يحظى بالتقدير أيضاً ما تقدمه المفوضية من دعم بشأن التنبيه المبكر والوقاية، وتوسيع الحيز المدني ونطاق المشاركة، والتصدي للتمييز، وإدماج حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهذا هو الحال في جنوب أفريقيا، حيث تسهم المفوضية في التصدي للعنف المرتبط بنوع الجنس، وجرائم القتل المرتبطة بنوع الجنس، والاعتداءات المدفوعة بالكراهية ضد المواطنين الأجانب. والجنوب الأفريقي منطقة توجد في بعض بلدانها أعلى مستويات لعدم المساواة في العالم، وهناك فرص حقيقية لإثبات أن مراعاة اعتبارات حقوق الإنسان منذ البداية يمكن أن تُعجِّل خطى التقدم نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا يؤكد من جديد أيضاً ضرورة التعامل مع التحديات الإنمائية على أنها تنطوي على ما هو أكثر من التحديات الاقتصادية، وقيمة التركيز على حقوق الإنسان في التصدي لعدم المساواة المتأصل، الذي يشكل عائقاً أمام التنمية. وهو يؤكد كذلك على أهمية المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي وعلى وجوب زيادة الفرص إلى أقصى مدى ممكن.

24- وأكدت الاجتماعات والمناقشات التي جرت مع الممثلين الحكوميين من وزارتي العدل في جنوب أفريقيا وموزامبيق المساهمات القيمة للغاية للخبرات التقنية التي توفرها المفوضية في مجال مساعدة الدول على التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ودمجها في القانون الوطني وصوغ سياسات وممارسات تهدف إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع. وعلى وجه الخصوص، نُوِّه بالدور الهام للمفوضية في مساعدة الدول المعنية على الوفاء بالتزاماتها المتأخرة المتعلقة بالإبلاغ وفي تيسير المشاورات والتنسيق. وناقش مجلس الأمناء هذه التوقعات أيضاً في ضوء تنفيذ التوصيات المتلقَّاة في سياق الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الرامية إلى تنفيذها.

25- وفي جنوب أفريقيا، سُرَّ مجلس الأمناء كثيراً لدى علمه بالتقدم المحرز فيما يتعلق بقانون منع التعذيب ومكافحته لعام 2013، من أجل إنفاذ التزامات جنوب أفريقيا بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتأييد الدولة للتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بها، بصفة ذلك جزءاً من التوصيات المقبولة المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل، والدعم التقني المتاح من المفوضية في هذا الصدد. وبالمثل، أبلغ الشركاءُ الوطنيون في جنوب أفريقيا مجلسَ الأمناء باعتماد خطة العمل الوطنية لمكافحة العنصرية والتمييز وبالإجراءات الجارية لإنشاء الهياكل اللازمة لتنفيذها، وهو ما يُنتظر من المكتب الإقليمي أن يدعمه. ولوحظ أيضاً خلال المناقشات التي جرت في جنوب أفريقيا وموزامبيق الاهتمام بإنشاء آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة، ويدعم المكتب كلتا الدولتين في تحديد أنسب آلية لهذا الغرض.

26- وسُرَّ مجلس الأمناء بملاحظة الآثار الإيجابية التي تحققت من خلال تنسيب موظفين خبراء في المكتب الإقليمي في إطار برنامج المفوضية لبناء قدرات هيئات المعاهدات، وفق التكليف الوارد في قرار الجمعية العامة 268/68. ونتيجة للمساعدة التقنية المخصصة المقدمة إلى ثمانية بلدان، هي إسواتيني

وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وسيشيل وليسوتو وموريشيوس وموزامبيق، كان لدى كل منها في بداية عام 2016 أكثر من ستة تقارير متأخرة عن مواعيدها، تمكنت هذه البلدان من العودة إلى التفاعل مع هيئات المعاهدات وبدأت في معالجة مسألة المتأخرات المتراكمة لديها. وقد عززت إسواتيني وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وزامبيا وليسوتو وموريشيوس تعاملها مع جميع آليات حقوق الإنسان أو أضفت عليه الطابع المؤسسي عن طريق إنشاء هياكل تنسيق حكومية دائمة، تُعرف باسم الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة. وتم تقديم نحو 12 تقريراً من التقارير المتأخرة إلى هيئات المعاهدات، والتصديق على عدد من المعاهدات الإضافية لحقوق الإنسان.

27- وفي دورات مجلس الأمناء، تُشكِّل الشراكات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دائماً أحد مجالات التركيز في سياق تفاعل المجلس مع النظراء الوطنيين. وقُدمت إلى المجلس، في اجتماعه مع لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان، إفادةٌ عن البرامج الجارية وعن التعاون المبذول والدعم المقدم من جانب المفوضية. وجرى التأكيد بوجه خاص على الدور الذي تؤديه المفوضية في بناء الجسور مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وجرى التأكيد أيضاً على هذا الدور الهام في جميع الاجتماعات التي عقدها المجلس في المناطق الأخرى.

28- وقُدمت إلى مجلس الأمناء إفادةٌ عن الجهود الجارية التي تبذلها المفوضية من أجل النهوض بمستوى تزويد الأفرقة العاملة في الميدان بالخبرات والقدرات المتخصصة بغية تعزيز الدعم المقدم إلى المنسقين المقيمين للأمم المتحدة والأفرقة القطرية للأمم المتحدة في سياق الأُطُر الجديدة للأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وسيؤدي المقترح الداعي إلى إلحاق خبراء في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالبرنامج العام لحقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي إلى تعزيز الخبرات الفنية اللازمة لدى المفوضية لتلبية هذا الطلب الجديد والبالغ الأهمية. ويجب التوصل إلى فهم أفضل في إطار الأمم المتحدة لما يوجد من ترابط وتلاحم بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية، وبمقدور المفوضية تماماً صوغ هذا الفهم. ويود مجلس الأمناء أن يثني على المفوضية لما تبذله من جهود في هذا المجال من مجالات العمل.

29- وأكدت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في جنوب أفريقيا أن القدرات التقنية والخدمات الاستشارية المناسبة التي يوفرها المكتب الإقليمي ضرورية للغاية لكفالة الأخذ بمنظور قائم على الحقوق في عمل الأمم المتحدة على مستوى الميدان. ومن ذلك على سبيل المثال، تعاون المفوضية على نحو وثيق مع فريق الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا على صوغ مقترح لبرنامج مشترك في إطار صندوق أهداف التنمية المستدامة، بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيدعم هذا البرنامج المشترك إنشاء وتعزيز نظام شامل وجامع ومتكامل وعام للحماية الاجتماعية في جنوب أفريقيا لا يترك أحداً خلف الرَّكْب. وستعمل المفوضية على نحو وثيق مع الوكالات والبرامج المعنية على إدماج حقوق الإنسان في تنفيذ البرنامج المشترك. ويشمل ذلك أنشطة التحليل والدعوة فيما يتعلق بعدم ترك أحد خلف الرَّكْب، والمشاورات مع أصحاب الحقوق، ووشائج الارتباط بتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

30- وقد سُرَّ مجلس الأمناء بوجه خاص برؤية التوجه الاستراتيجي للمفوضية في تعاملها مع موزامبيق انطلاقاً من المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي في بريتوريا، ولا سيما معاينته لِكَيْفَ يزداد فهم الدعم الرئيسي الذي يمكن أن تقدمه المفوضية عندما يزداد اقترابها من حقائق الواقع في الميدان. وقام الشركاء المنتمون للأمم المتحدة في الميدان بإفادة مجلس الأمناء عن عمل الفريق في موزامبيق وقدرته على تقديم الدعم الضروري في أعقاب إعصاري إيداي وكينيث. وتناول مجلس الأمناء بالمناقشة جدوى برامج

المفوضية، بما في ذلك دعم الحكومة في جهودها المتعلقة بالحماية، ووضع استراتيجية للحماية موضع التنفيذ، وتوفير التوجيه لأنشطة الاستجابة الإنسانية وللسكان المتضررين بشأن المعايير القانونية ذات الصلة، ودعم التعامل مع نظام العدالة، ومساعدة جهات العمل الإنساني في أنشطة الدعوة وإحالة الحالات ذات الصلة. ووَجَدَ المجلس أن هذه البرامج موافقة تماماً لتوقعات الشركاء على مستوى الميدان.

31- وصدَّق جميع الشركاء الذين التقى بهم مجلس الأمناء على أن الدعم المقدم من المفوضية كان ولا يزال ذا أهمية كبيرة. ويعتمد الشركاء اعتماداً كبيراً على خبرة المفوضية وما تسديه من المشورة لدى تعزيز النظم الوطنية للحماية. ومن العناصر التي تحظى بتقدير خاص في المرحلة الراهنة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية كفاءة الاستراتيجية التي تنتهجها المفوضية في تعزيز قدرات الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في المنطقة من أجل تحسين الدعم المقدم للجهود الوطنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي موزامبيق، نَوَّه الشركاء الوطنيون والشركاء المنتمون للأمم المتحدة بالدعم المجدي والمتميز بالخبرة التقنية الذي تقدمه المفوضية في مجال التعاون التقني لدعم تحليل التحديات التي تواجه حقوق الإنسان، بما في ذلك في سياق العنف الذي تعانيه مقاطعة كابو ديلغادو الشمالية، وكذلك لتحديد الفئات المعرضة لخطر التخلف عن الرَّكْب، لا في حالات الطوارئ فحسب، بل وفي سياق التنمية الأوسع نطاقاً كذلك، طبقاً لأهداف التنمية المستدامة. ويرى مجلس الأمناء أن تلك التجربة ينبغي أن تحض على إيجاد أساس أكثر دواماً لعمل المفوضية في موزامبيق من أجل كفالة أن تتاح للفريق في الميدان فرصة الوفاء بالتوقعات وبمستوى المشاركة المطلوبة، وكفالة القدرة على إدامة النتائج.

32- وفي موزامبيق، لاحظ مجلس الأمناء أيضاً على الطبيعة أوجه التكامل والتآزر فيما بين شتى أدوات التمويل التي تستخدمها المفوضية. ومن الأمثلة الجيدة لذلك، الدعم الذي يُقدَّم إلى وزارة العدل عن طريق الصندوق الاستئماني للتبرعات الخاص بالاستعراض الدوري الشامل الذي يشرف عليه الخبراء في المكتب الإقليمي؛ ويحبذ المجلس أن يواصل الصندوق الاستئماني ذلك. والدعم المتعلق بتنفيذ التوصيات المعقدة، مثل التوصيات الناشئة في سياق الاستعراض الدوري الشامل، يستلزم استراتيجيات منسقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل وتدخلات متعددة التخصصات.

33- وفي جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، زار مجلس الأمناء مأوى بيانفونو، وهو مشروع يدعمه صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب، وشاهد كيف تساعد المفوضية الضحايا مساعدة مباشرة. والتقى مجلس الأمناء باللاجئين من النساء والأطفال الفارين من العنف، وسَرَّه كثيراً معاينته لكيفية استخدام مجموعة الأدوات الكاملة للمفوضية لدعم الجهود المبذولة ميدانياً التي تؤثر على الحياة اليومية لهؤلاء النساء والأطفال وعلى أوضاعهم.

34- وتقدم المفوضية في المنطقة التوجيه أيضاً بشأن أبعاد حقوق الإنسان في مجالات مواضيعية عديدة، مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبخاصة حماية حقوق المرأة، بما في ذلك التحديات المحيطة بالعنف ضد المرأة. ويلزم تعزيز قدرات المكاتب الإقليمية على توفير الخبرات المواضيعية المعززة لكفالة تقديم الدعم التقني إلى الدول بشأن الإجراءات المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق الفئات السكانية التي تُعتبر فئات مستهدفة وحقوق الذين يُتركون خلف الرَّكْب. وسُرَّ مجلس الأمناء كثيراً لدى ملاحظته إدماج حقوق المرأة والشمول الجنساني إدماجاً كاملاً في جميع البرامج الإقليمية، على الرغم من محدودية ملاك الموظفين في الميدان. ورحب مجلس الأمناء بما يقدمه قسم حقوق الإنسان للمرأة والشؤون الجنسانية في المقر من الخبرة التقنية المواضيعية والمشورة السياساتية، وباستراتيجية المفوضية الرامية إلى تعزيز القدرات فيما يتعلق بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع مواقع وجودها الإقليمي. ولاحظ مجلس الأمناء كيف تحقق المفوضية، بأسلوب تكاملي، أكبر استخدام ممكن للموارد الشحيحة المتاحة عن طريق مَحْوَرَة تلك الموارد حول إحدى المسائل الرئيسية ذات الأولوية. ولاحظ مجلس الأمناء، في سياق دوراته المعقودة في المناطق التي تحقق فيها تعزيز هذه القدرة، أنها أحدثت تأثيرات ونتائج

ملموسة، من قبيل ما حققه المكتبان الإقليميان في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، ويرى أن تلك الجهود يمكن أن تُشجِّع على تكرارها في مناطق أخرى. ولهذا السبب، يود مجلس الأمناء أن يشجع الدول على مواصلة دعم تلك المبادرة، ولا سيما عن طريق تقوية الدعم المالي للمكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي، خصوصاً في ضوء عدم المساواة والتمييز الجسيمين اللذين تتعرض لهما فئات سكانية في عدد من البلدان في تلك المنطقة، باعتبار ذلك وسيلة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العقد الحالي من العمل وبتنفيذ خطة الأمم المتحدة لإصلاح الشؤون الإنمائية.

35- وأُعجِب مجلس الأمناء بوجه خاص بنتائج استثمار المفوضية في مجال بناء القدرات وتحقيق الاستدامة في المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي. وأكدت منظمات المجتمع المدني لمجلس الأمناء أن هيكل المكتب بعد إعادة تشكيله يوسع بوضوح نطاق الفرص المتاحة للتفاعل على نحو استراتيجي في المنطقة ولدعم المزيد من أنشطة التعاون. وقد أظهرت التجارب والتأثيرات التي عرضها الشركاء في الدورة الحضور الذي يتمتع به المكتب في المنطقة وكيفية استجابته في الوقت المناسب وبكفاءة لطلبات التعاون التقني، مع تمكُّنه بواسطة تدابير التنبيه المبكر والعمل الوقائي من توقُّع وتحديد الإجراءات التي تستلزم دعماً معززاً، على الرغم من ملاكه المحدود جداً من الموظفين في الوقت الراهن مقارناً بكيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تغطي عدداً مماثلاً من البلدان.

36- والمكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي هو أحد المكاتب الإقليمية للمفوضية التي لا تتلقى موارد من الميزانية العادية للأمم المتحدة، كما هو الحال غالباً بالنسبة للمكاتب ذات الوضع الإقليمي. وعلاوة على ذلك، يواجه المكتب التحدي الإضافي المتمثل في تأمين مساهمات خارجة عن الميزانية من أجل العمل الإقليمي، حيث إن كثرةً من البلدان ذات الصلة هي من الفئة المتوسطة الدخل. ووفقاً لما أكدته دراسات شتى، بما فيها ما أجرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تعاني هذه المنطقة مستويات مرتفعة من عدم المساواة في سياق نموها الاقتصادي. وأقرَّ جميع الشركاء الذين التقى بهم مجلس الأمناء بأهمية التشجيع على انتهاج سياسات تركز على حقوق الإنسان وعلى شمول الجميع، اتساقاً مع هدف خطة عام 2030 المتمثل في عدم ترك أحد خلف الرَّكْب. وتمثل المرأة محركاً رئيسياً للتغيير في المنطقة، وينبغي دعم الدول في التصدي لعدم المساواة بين الجنسين وفي تعزيز تمكين المرأة. ومن الأهمية بمكان الاستثمار في كفالة توافر خبرات وقدرات أقوى بنياناً في مجال حقوق الإنسان في المنطقة، وينبغي بذل كامل الدعم للمفوضية في هذا المسعى.

37- وخلال اجتماعات مجلس الأمناء المعقودة في كل من جنوب أفريقيا وموزامبيق، التقى المجلس أيضاً بالدول الأعضاء المعنية التي تدعم برامج التعاون التقني في المنطقة، بالتعاون الوثيق مع قسم الجهات المانحة والعلاقات الخارجية التابع للمفوضية، ولاحظ اهتمامها بالنتائج المحققة وبمواصلة تعزيز الدعم لبرامج المفوضية على مستوى الميدان. ومن ثَمَّ يشجع مجلس الأمناء الدول الأعضاء على توسيع نطاق مساهماتها المالية من خلال تخصيص جزء جيد من الميزانية العادية لهذا الغرض وكفالة تعزيز الموارد الخارجة عن الميزانية للمفوضية، وبخاصة للمجالات والمشاريع المصنَّفة على أنها بحاجة إلى الدعم المالي.

ثالثاً- التعاون التقني

ألف- التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان: العناصر الرئيسية لبرامج التعاون التقني السليمة

38- في عام 2012، عرض مجلس الأمناء على مجلس حقوق الإنسان سلسلة من سبعة عناصر لجهود التعاون التقني الفعالة التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها من

كيانات الأمم المتحدة. وقد اتضحت هذه العناصر لمجلس الأمناء من خلال تجربته في الإشراف على إدارة البرامج الممولة عن طريق صناديق التبرعات وفي إسداء المشورة السياساتية عموماً بشأن التعاون التقني. وقد وُضِّح سياق هذه العناصر توضيحاً مُفصَّلاً في كل تقرير من التقارير السنوية وفي العروض الشفوية المقدمة من رئيس مجلس الأمناء لمجلس حقوق الإنسان. وقد أشارت الدول الأعضاء مع التقدير إلى هذه العناصر في قرارات شتى لمجلس حقوق الإنسان، آخرها القرار 32/42، بوصفها وسيلة لتحديد الممارسات الجيدة. وعلى مدى السنوات الثماني الماضية، استرشد مجلس الأمناء بهذه العناصر لدى تحديد الممارسات الجيدة وعند التشاور مع الشركاء الوطنيين على مستوى الميدان. وقد استُفيدَ بالخبرات المكتسبة على أرض الواقع والمعلومات المستقاة بشأن الممارسات الجيدة في تحسين هذه العناصر وتحديثها في سياق الجهود الرامية إلى إنجاز الالتزامات والتعهدات في إطار خطة عام 2030. ويغتنم مجلس الأمناء فرصة تقديم هذا التقرير ليعرض هذه العناصر بعد أن أعيد تعريفها وجرى تحديثها، بغية تيسير الرجوع إليها على جميع الشركاء.

1- برامج التعاون التقني يجب أن تكون قائمة على عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة – الحقوق الاقتصادية والمدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية – ويجب أن تتضمن عناصر لحماية حقوق الإنسان وعناصر لتعزيزها.

39- من خلال ما تم من زيارات ميدانية ومن مناقشات في عام 2019، لاحظ مجلس الأمناء كيف أن التحديات والعوائق المؤثرة على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية تنال من التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وتؤثر عليه سلباً، ولاحظ، في مقابل ذلك، كيف أن تقييد التمتع بالحقوق المدنية والسياسية يُقلِّص التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي إلى العنف في أنحاء كثيرة من العالم. وتشكل ضروب عدم المساواة، فيما يتعلق مثلاً بالدخل وإمكانية الوصول إلى الموارد والوصول إلى العدالة، تحديات أساسية لمبدأي المساواة والكرامة. والفساد، وسوء الحكم، والافتقار إلى مؤسسات قوية قائمة على حقوق الإنسان، والتمييز بجميع أنواعه هي من الأسباب الجذرية للانتهاكات والعوائق التي تحول دون التمتع بجميع حقوق الإنسان.

2- التعاون التقني الفعال يركِّز على بناء وتقوية الأُطُر والمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

40- مصطلح "الأُطُر والمؤسسات الوطنية" يشمل كامل مجموعة الآليات المتاحة للدول كي تفي بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وهو يتضمن سيادة القانون، والمساءلة القانونية والسياسية، والبرلمانات المنتخبة ديمقراطياً، والمحاكم المستقلة، والمؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، والمؤسسات الإنمائية الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني القوية، وحماية الحيز المدني. والاستراتيجية الفعالة للتعاون التقني هي التي تكون موجهة صوب تقوية تلك الآليات بغية كفالة قدرة الأُطُر والمؤسسات الوطنية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال، وقدرتها على أداء مهامها على نحو مستدام حتى بعد انتهاء الدعم التقني. ويجب أن يكون التعاون التقني مُركَّزاً بشكل صريح على إنشاء وتقوية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان امتثالاً للمبادئ المتصلة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس).

3- التعاون التقني الفعال ينبغي أن يعكس الأهداف الإنمائية الوطنية بحيث يكفل امتلاك زمامها واستدامتها بأعلى درجة ويستجيب للمصالح والالتزامات والجهود الوطنية الحقيقية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

41- لكي تكون للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان نتائج فعالة ومستدامة، يجب أن يكون متوائماً بشكل وثيق مع الأهداف الإنمائية الوطنية. ومن الجانب الآخر، التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة تتوقف على اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان. والنهج القائم على حقوق الإنسان هو منظور ومسار عملي في آن واحد معاً، يمكن أن يؤديا على نحو مباشر بقدر أكبر إلى زيادة التمتع بحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ويتزايد حالياً تركيز عمليات التنمية على التمتع بالحقوق، بناء على اقتناع قوي بأن حقوق الإنسان والتنمية أمران مترابطان ترابطاً وثيقاً وكُلٌّ منهما يعزز الآخر، وأن احترام حقوق الإنسان ضرورة أساسية لاستدامة التنمية، على النحو المبيَّن في خطة عام 2030.

4- صوغ برامج التعاون التقني وتنفيذها ينبغي أن يكونا مستندين إلى أوسع مشاركة ممكنة من جميع عناصر المجتمعات الوطنية، وينبغي ربطهما، حيثما يكون هذا مناسباً، بالآليات الإقليمية ودون الإقليمية لحقوق الإنسان.

42- يجب أن يستند التعاون التقني الفعال إلى المشاركة والتشاور على أوسع نطاق ممكن مع جميع عناصر المجتمع الوطني، وهذا الأمر عنصر رئيسي لازم لتحقيق هدفين رئيسيين من أهداف التعاون التقني، هما تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع وكفالة استدامة النتائج. وينبغي فهم المشاركة على أنها مصطلح جامع يشير إلى التشارك مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في جميع مراحل عملية التعاون التقني، من مرحلة تقييم الاحتياجات إلى مراحل تصميم تلك البرامج وصياغتها وتنفيذها ومراقبتها وتقييم تأثيرها. وينبغي ملاحظة أن العملية والنتيجة متساويتان في الأهمية ومترابطتان. والمشاركة مبدأ أساسي من مبادئ حقوق الإنسان - وهي في حد ذاتها حق من حقوق الإنسان - وعنصر ضروري لكفاءة الجهود الإنمائية واستدامتها، بما في ذلك عن طريق التعاون والمساعدة التقنيين.

5- ينبغي ربط التعاون التقني بمتابعة تنفيذ التوصيات والملاحظات الختامية الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

43- يحدد الإطار الدولي القائم لمعايير حقوق الإنسان وحمايتها القواعد الأساسية لحقوق الإنسان، التي ينبغي احترامها وحمايتها. ومن ثَمَّ فإن فعالية برامج التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان تقتضي أن تكون هذه البرامج مستندة استناداً متيناً إلى ذلك الإطار الدولي ضماناً لتنفيذ الجهات المكلفة بالمهام ذات الصلة للالتزامات المطلوبة، عن طريق تعزيز بناء القدرات وتمكين أصحاب الحقوق من المطالبة بحقوقهم. ويرى مجلس الأمناء أنه لكي تكون للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان نتائج فعالة ومستدامة، ينبغي أن يستهدف ترجمة واجبات الدول الأعضاء والتزاماتها إلى واقع فعلي ضمن الإطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان. وتواجه الدول الأعضاء متطلبات وتوقعات متزايدة لدى تنفيذ التزاماتها التعاهدية، فيما يتعلق مثلاً بنتائج تعاملها مع الآليات الدولية والإقليمية وتنفيذ توصيات الآليات الدولية، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل. وينبغي أن يكون الحفاظ على جدوى وقوة الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان، وبخاصة التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، جزءاً أصيلاً من الجهود المبذولة لتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6- من المهم أهمية بالغة إدماج حقوق الإنسان في عمل جميع برامج الأمم المتحدة على مستوى الميدان بغية الدعم الفعال للجهود الوطنية المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

44- يرى مجلس الأمناء أن دمج منظور حقوق الإنسان عنصر بالغ الأهمية بصفة خاصة في سياق التدابير التحويلية الجاري اتخاذها حالياً نتيجةً للدعم المقدم إلى الدول في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخلال جميع الدورات المعقودة في البلدان والمناطق التي يتوافر فيها وجود للمفوضية، لاحظ مجلس الأمناء أن وجود قيادة قوية للأمم المتحدة على مستوى الميدان أمر ذو أهمية بالغة فيما يتعلق بدعم الدول في جهودها الرامية إلى تحقيق الإعمال المطرد لحقوق الإنسان. فعندما تكون الأمم المتحدة مدعومة على مستوى الميدان بالخبرات والقدرات التحليلية والتقنية السليمة في مجال حقوق الإنسان، تكون قادرة على التفاعل بشأن المسائل الحاسمة وعلى التأثير بمزيد من العمق.

7- لكي يكون التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان فعالاً وواسع التأثير، ينبغي أن يكون وثيق الارتباط بعنصرين، هما الأولويات البرنامجية للمفوضية ومناط تركيز عملها طيلة دورتها البرنامجية، وأن يبني أنشطته عليهما، وهذا سيؤدي أيضاً إلى الاستخدام الأمثل لجميع أنواع الموارد المتاحة.

45- يُجابَه مجلس الأمناء بصورة متكررة، من خلال ملاحظاته على أرض الواقع، بالوضع المؤسف المتمثل في عدم كفاية مستوى الموارد المتاحة للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، سواء من حيث ملاك الموظفين المتخصصين أو التمويل، على الرغم مما حدث من زيادات في السنوات القليلة الماضية. وهذا يتطلب بالضرورة تحليلاً دقيقاً للاحتياجات، وصوغاً استراتيجياً جيداً للأهداف والأولويات، وتنسيقاً لأنشطة تقديم المساعدة التقنية. وعملية البرمجة الاستراتيجية المتعددة السنوات للمفوضية هي العملية الأكثر شمولاً للقيام، بالتشاور مع الشركاء، بتحديد استراتيجيات حقوق الإنسان وأولويات التعاون التقني في مجال إعمال حقوق الإنسان. وهي تستند إلى بيانات وأدلة محكمة ويُضطلع بها من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق. كما تتضمن الخطة الاستشرافية للفترة 2018-2021 تركيزاً على سلسلة من المسائل ذات الأولوية والفئات السكانية المستهدفة، وهو ما يرى مجلس الأمناء أنه عنصر أساسي في الجهود الرامية إلى عدم ترك أحد خلف الرَّكْب. ولهذه الأسباب، يلاحظ مجلس الأمناء أن خطة المفوضية ستوفر المنهاج الأمثل الذي يمكن للدول ولشركاء الأمم المتحدة الاعتماد عليه في التخطيط والاضطلاع بأشكال أخرى من التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان.

46- وبناءً على الخبرات التي لوحظت على أرض الواقع، يعتقد مجلس الأمناء اعتقاداً راسخاً أن المفوضية، بما تتمتع به من الخبرة الفنية والتجربة، هي أقوى كيان مرجعي ممكن لتوجيه الشركاء في الميدان، بمن فيهم منظومة الأمم المتحدة. وينبغي للمفوضية أن تؤكد دورها المعياري الرئيسي للمساعدة على كفالة إدماج حقوق الإنسان إدماجاً صريحاً في جميع السياسات والبرامج. ويرحب مجلس الأمناء بالجهود التي تبذلها المفوضية، بقيادة المفوضة السامية، في إطار برنامجها الحالي للفترة 2018-2021، لتعزيز القدرة في الميدان على مساعدة الدول في صوغ مسارات دينامية للعمل من خلال سياسات وممارسات ترمي إلى تعزيز عوامل التآزر بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

باء- قياس نتائج التعاون التقني واستجابة المفوضية السامية

47- يواصل مجلس الأمناء الاستفادة من التقارير والمعلومات المقدمة والميسَّرة عن طريق نظام رصد الأداء التابع للمفوضية والجهود المتواصلة التي تبذلها المفوضية لضمان اتساق عملية تقييم برامجها وتقدير جدواها واستخلاص الدروس المستفادة وتطبيقها في تعزيز البرنامج العام للمفوضية. ولاحظ مجلس

الأمناء الإنجازات الرائعة التي حققتها المفوضية في تنفيذ مهمة التقييم وإعمال ثقافة التقييم لديها فأصبحت حالياً ثقافة مؤسسية تماماً وقيمتها مفهومة فهماً كاملاً في إطار جميع البرامج. ولاحظ مجلس الأمناء أيضاً كيف تُراعَى آراؤه ومشورته السياساتية في خطط التقييم، وكيف ترفع التقييمات والتقديرات مستوى الجودة الاستراتيجية للدعم على مستوى الميدان. ويرحب مجلس الأمناء بما لمسه من اهتمام دوائر المفوضية المسؤولة عن مهام التقييم باكتساب المزيد من المعرفة وبمراعاة آراء المجلس ومشورته لدى الاضطلاع بالتقييمات وبالتقديرات الداخلية.

48- وقد استفاد مجلس الأمناء من المناقشات التي جرت مع مختلف الأفرقة بشأن حالة تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بخطة إدارة المفوضية للفترة 2018-2021، التي تهدف إلى الاستثمار في تحويل أسلوب عملها وتحسينه، اتساقاً مع مسارها بوصفها كياناً قائماً كُلِّياً على النتائج. ويُقدِّر المجلس بوجه خاص الإجراءات المتخذة للتشجيع على الابتكار وكفالة دينامية مبادرات إدارة المعارف في عام 2019.

رابعاً- حالة التمويل والجهات المانحة

49- أُبلِغ مجلس الأمناء، في دورته الثامنة والأربعين المعقودة في جنيف، ودورته التاسعة والأربعين المعقودة في جنوب أفريقيا، بأحدث المستجدات بشأن الوضع المالي العام لصندوق التبرعات. وتناول المجلس بالمناقشة والتحليل حالة تنفيذ خطة عمل صندوق التبرعات لعام 2019. وأقرَّ المجلس الخطط المقترحة لعام 2020، في اجتماعه المعقود في جنوب أفريقيا. وأظهر تحليل لاتجاهات التمويل بين عامي 2008 و2019 (انظر المرفق الأول) اطراد الزيادة الطفيفة في عام 2019. وتمثل هذه الزيادة انعكاساً جيداً للرؤية الاستراتيجية والقدرة المعززة في مجال الاتصال، وكذلك للنتائج الحاسمة التي تحققت في مجال دعم الدول. بيد أن الحاجة لا تزال ماسة إلى زيادة الموارد المالية، ولا سيما الأموال غير المخصصة التي توفر للمفوضية ما يلزم من المرونة والقدرة على التنبؤ لتحقيق الاستقرار والتوسع حسب الحاجة في ضوء متطلبات كيانات وبرامج حقوق الإنسان في الميدان.

50- وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، بلغ مجموع نفقات صندوق التبرعات 451 538 15 دولاراً. وتعزى الزيادة في خطة التكاليف في عام 2019، وكذلك الزيادة الطفيفة في المساهمات، إلى الزيادة في التبرعات التي تلقتها المفوضية في عام 2019، ولا سيما فيما يتعلق بتوسيع نطاق التغطية بخدمات مستشاري شؤون حقوق الإنسان الذين تم نشرهم في إطار استراتيجية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي بدأ تطبيقها في عام 2012. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، بلغ مجموع ما تلقاه الصندوق من التعهدات والمساهمات، بما في ذلك الدخل من الفوائد والاستثمارات، 670 540 17 دولاراً. وبذا تمكَّن الصندوق مرة أخرى من سدِّ العجز الذي كان يُضطر سابقاً إلى تغطيته من احتياطياته (وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، يتعين على الصناديق الاستئمانية أن تكفل حيازتها لاحتياطي نسبته 15 في المائة من النفقات المتوقعة). وعلى الرغم من أن مستوى المساهمات المخصصة تخصيصاً صارماً لمشاريع محددة، وليس لأعمال التعاون التقني التي تضطلع بها المفوضية، أدى إلى زيادة طفيفة في التمويل المتاح، فإن هذا لا يوفر درجة المرونة اللازمة لكفالة التغطية الكافية للبرامج في جميع المناطق.

51- وقدم صندوق التبرعات موارد لعدد من برامج التعاون التقني يستهدف بناء أُطُر قوية بشأن حقوق الإنسان على الصعيد الوطني في 45 من المناطق والبلدان والأقاليم، من خلال 34 من مستشاري شؤون حقوق الإنسان ومشاريع تعميم مراعاة حقوق الإنسان، في الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والأردن، وإكوادور، وأوروغواي، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، والبرازيل، وبربادوس، وبليز، وبنغلاديش، وبوليفيا، وبيرو، وبيلاروس، وترينيداد وتوباغو، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل

الأسود، وجمهورية مولدوفا، ورواندا، وزمبابوي، وسري لانكا، وصربيا، وغيانا، والفلبين، وكينيا، وماليزيا، ومدغشقر، وملاوي، وملديف، ومنغوليا، والنيجر، ونيجيريا، ومنطقة جنوب القوقاز (جورجيا)؛ و7 من العناصر المعنية بحقوق الإنسان في بعثات السلام في أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان (دارفور)، والصومال، وغينيا - بيساو، وليبيا، وهايتي؛ و4 من المكاتب القطرية والمكاتب القائمة بذاتها في تشاد، ودولة فلسطين، والمكسيك، وموريتانيا.

52- وتواصل المفوضية، من خلال صندوق التبرعات، تيسير الجهود الوطنية الرامية إلى إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في القوانين والسياسات والممارسات الوطنية، مع التركيز بوجه خاص على متابعة التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان وإنشاء آليات على شبكة الإنترنت لتيسير هذه المتابعة. ومما اتسم بأهمية خاصة خلال الفترة قيد الاستعراض التعاون التقني والخدمات الاستشارية المقدمة في سياق دعم جهود الدول في مجال تنفيذ خطة عام 2030. وتساهم المفوضية أيضاً في إنشاء وتعزيز الهياكل والمؤسسات والقدرات الوطنية العاملة على كفالة التقيد بتلك المعايير. وحظيت بمكانة بارزة أيضاً في هذا الصدد أنشطة تعزيز إقامة العدل، بما في ذلك تقديم الدعم لزيادة قدرات توفير إمكانية الوصول إلى العدالة للفئات والأفراد الذين يتعرضون للتمييز والاستبعاد، وزيادة القدرات المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، ومكافحة ضروب عدم المساواة، وتم ربط تلك الأنشطة بالهدف ذي الصلة من أهداف التنمية المستدامة. ويواصل منسقو الأمم المتحدة المقيمون وأفرقتها القطرية العمل على تعزيز قدراتهم في مجال حقوق الإنسان. وترد في مرفقات هذا التقرير معلومات مفصلة عن الإيرادات والنفقات في إطار صندوق التبرعات، وعن وضعه المالي في عام 2019، وقائمة بالجهات المانحة والجهات المتبرعة (انظر المرفقات من الثاني إلى الرابع).

خامساً- النتائج الرئيسية والتوصيات

53- لقد سَرَّ مجلس الأمناء بصفة خاصة أن يلاحظ كيف أن تحديد المفوضية للمجالات ذات الأولوية وللفئات السكانية المستهدفة يسهم حالياً في بلورة مجالات جديدة للدعم عن طريق التعاون التقني. ولاحظ المجلس بعد عقد دورات في جميع المناطق أن هذا الدعم متطابق مع التوقعات والاحتياجات على أرض الواقع. وقد أولى المجلس اهتماماً على وجه الخصوص لمسألة الفساد وتأثيره البالغ على التمتع بحقوق الإنسان، ولاحظ كيف أُدرجت هذه المسألة بصورة متزايدة في مبادرات التدريب وبناء القدرات وفي الحوارات المتعلقة بالسياسات. وما زال المجلس يلاحظ كيف أن استثمار المفوضية في تعزيز الفهم لأبعاد الفساد، في السنوات الأولى من تنفيذ خطتها، يؤدي إلى إطلاق مجالات محددة للدعم عن طريق التعاون التقني الذي تبذله المفوضية. ويوصي المجلس بأن تبدأ المفوضية في اتخاذ خطوات لمواصلة تعميم إدماج تلك النتائج في برامجها ومشاريعها. وعلاوة على ذلك، لاحظ المجلس مع التقدير إحكام درجة التركيز في معالجة ضروب عدم المساواة، وبخاصة تشديد التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس. ويوصي المجلس بأن تواصل المفوضية تطوير هذا المجال إلى مدى أبعد، ومن ذلك خصوصاً استطلاع السبل التي يمكن بها زيادة إشراك السلطات والمجتمعات المحلية في معالجة الأسباب الجذرية المترسخة لضروب عدم المساواة والاستبعاد.

54- ومعالجة هذه المسائل وإعمال حقوق الإنسان هما من الضرورات الرئيسية لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ويرحب مجلس الأمناء على وجه الخصوص بالشراكة مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل كفالة التجهيز الجيد للمنسقين المقيمين ولأفرقة الأمم المتحدة القطرية بالمعارف والخبرات والمقدرة الفنية بشأن حقوق الإنسان، باعتبار أن ذلك ضروري لتحسين الدعم المقدم للدول. وتفيد النتائج التي خلُص إليها المجلس أن التوسع في نشر مستشاري شؤون حقوق

الإنسان يسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز القدرات وفي كفالة أن تكون جميع عمليات البرمجة في الأمم المتحدة قائمة على مبادئ حقوق الإنسان، على النحو المتوخى في خطة عام 2030. وينظر المجلس بعين الترحيب إلى الجهود القوية الرامية إلى كفالة إدماج حقوق الإنسان في جميع الأدوات البرنامجية للأمم المتحدة، بما في ذلك الصيغة الجديدة لأُطُر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، بوصف هذه الأُطُر عناصر رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويثني المجلس على الشركاء الوطنيين والمنسقين المقيمين وعلى أفرقتهم العاملة في الميدان لما يقومون به من صوغ آليات عملية لإدماج حقوق الإنسان إدماجاً كاملاً في البرامج الجارية للتنمية المستدامة، عن طريق استيعاب النتائج الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان بوصفها مؤشرات مرجعية رئيسية لتوجيه عمليات تحديد الأولويات والتدخلات البرنامجية.

55- وتبين التجربة في موزامبيق ما يتمتع به موظفو المفوضية من الالتزام وما يمتلكونه من المعارف والقدرات، وكيف تعمل المفوضية والشركاء الوطنيون معاً على بناء الثقة اللازمة لتوفير مجالات كافية للحوار والعمل المشترك دعماً للتغيير الإيجابي على أرض الواقع. ولاحظ المجلس على وجه الخصوص كيف قام فريق الأمم المتحدة القطري، متخذاً من مؤشرات حقوق الإنسان أداة تحليلية في حالات محددة من حالات الأزمات الإنسانية، بتحديد الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن المعرضين بشدة لخطر التَّرْك خلف الرَّكْب في حالةٍ من العَوَز. وينبغي تحليل هذه الأمثلة وغيرها ونشرها بوصفها ممارسات جيدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

56- وكثيراً ما يرد في تقارير مجلس الأمناء بيان لما تتمتع به المفوضية من خبرات ثرية بشأن الخطوات المحددة التي يمكن اتخاذها للتصدي لما يُجابه من تحديات في مجال حقوق الإنسان، بيد أن هذه المعارف الهامة كثيراً ما تظل قابعة لدى الجهات الفاعلة ذات الصلة، ومن ثَمَّ ينبغي تحليل تلك الأمثلة والتوسع في نشرها على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ويرحب المجلس بالجهود التي تبذلها المفوضية للنهوض بمستوى آلياتها ومنهجياتها المتعلقة بالتوعية والاتصالات، بما في ذلك التحسين اللازم بشدة لأدوات المفوضية على شبكة الإنترنت.

57- ومما يشجِّع مجلس الأمناء إقرار مجلس حقوق الإنسان بفائدة مساهمات المفوضية. ويشجِّعه أيضاً تزايد عدد الدول التي تُقرُّ علناً بما تم تحقيقه من منجزات وتؤكد على الفارق الذي يُحدثه توافر وجود للمفوضية على مستوى الميدان مُزوَّدٍ بالموارد المالية والبشرية الكافية ويزاول العمل طبقاً لولاية المفوضة السامية.

58- ويرحب مجلس الأمناء بالزيادة في المساهمات عن طريق مختلف الأدوات المالية التي تديرها المفوضية، بما فيها صناديق التبرعات. وعلاوة على التشديد على أهمية كفالة زيادة الموارد، يشدد المجلس بنفس القدر على أهمية تدعيم الاستدامة والقدرة على التنبؤ والمرونة في استخدام تلك المساهمات في إطار البرنامج العام للمفوضية.

Annex I

Contributions to the Voluntary Fund and expenditure trends (2008–2019)

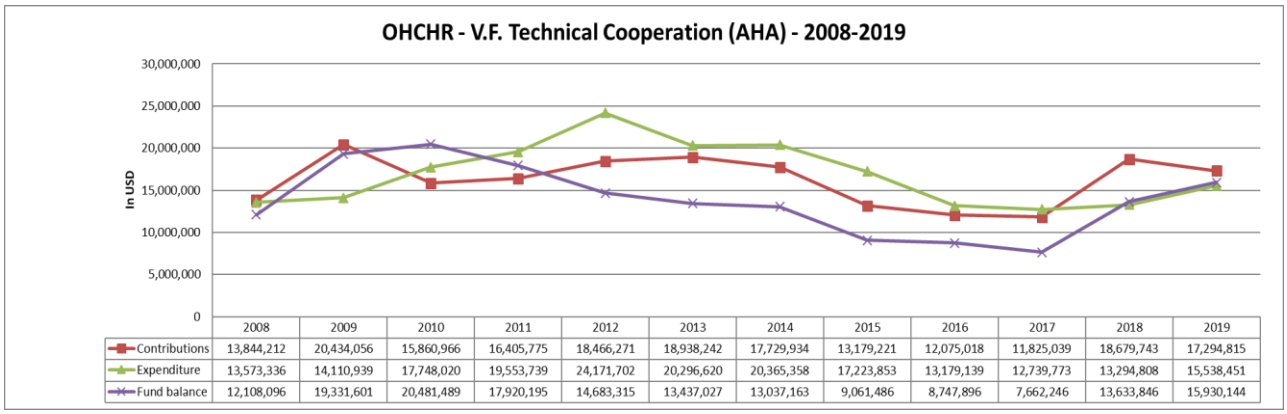

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Contributions	13,844,212	20,434,056	15,860,966	16,405,775	18,466,271	18,938,242	17,729,934	13,179,221	12,075,018	11,825,039	18,679,743	17,294,815
Expenditure	13,573,336	14,110,939	17,748,020	19,553,739	24,171,702	20,296,620	20,365,358	17,223,853	13,179,139	12,739,773	13,294,808	15,538,451
Fund balance	12,108,096	19,331,601	20,481,489	17,920,195	14,683,315	13,437,027	13,037,163	9,061,486	8,747,896	7,662,246	13,633,846	15,930,144

Annex II

Voluntary Fund for Technical Cooperation cost plan for 2019

United Nations Human Rights
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

Voluntary Fund for Technical Cooperation (AHA)

			Cost Plans 2019				Expenditure
Project Number	Field Operations & Technical Cooperation Division	Number of staff	Staff costs (CP 2019)	Activities (CP 2019)	PSC (CP 2019)	Total USD	USD at 31.12.2019
	(a) HR Advisers/HR Mainstreaming in UNCT (35 countries):						
	Europe and Central Asia (6 countries)						
SB-009371.05	- Belarus */	1	219,043	-	15,333	234,376	128,433
SB-010245	- Belarus (National Action Plan)	n/a	66,155	313,800	49,394	429,349	175,165
SB-002068	- Moldova	4	141,621	93,051	30,507	265,179	221,478
SB-009371.15	- Moldova */	1	134,953	-	9,447	144,400	92,152
SB-009371.14	- Montenegro */	1	137,432	-	9,620	147,052	107,600
SB-002067.01	- Russian Federation	6	264,196	550,450	105,904	920,550	832,915
SB-002065	- Southern Caucasus, Georgia	6	436,830	226,298	83,207	746,335	689,549
SB-002365	- Serbia	2	289,652	117,450	52,923	460,025	352,653
	Africa (7 countries)						
SB-002085	- Rwanda	2	58,462	138,749	25,637	222,848	183,093
SB-009371.10	- Rwanda */	1	219,632	-	15,374	235,006	210,261
SB-002063	- Kenya	5	429,845	259,954	89,674	779,473	748,931
SB-009734.04	- Malawi */	1	221,581	-	15,511	237,092	117,474
SB-002066	- Niger	1	171,386	186,884	46,576	404,846	212,240
SB-009734.01	- Nigeria */	1	292,183	-	20,453	312,636	305,000
SB-002077	- Madagascar	3	77,076	112,998	24,710	214,784	150,108
SB-009371.09	- Madagascar */	1	214,855	-	15,040	229,895	249,889
SB-009371.02	- Zimbabwe */	1	278,893	-	19,522	298,415	283,007
	MENA (1 country)						
SB-009371.04	- Jordan */	1	237,380	-	16,617	253,997	208,931
	Americas (11 countries)						
SB-009575	- Argentina, Barbados, Brasil, Peru, Ecuador, Uruguay, Belize, Trinidad&Tobago, Guyana (nationals) */	9	786,821	-	55,077	841,898	602,616
			-	-	-	-	
SB-9734.02	- Jamaica */	1	212,520	-	14,876	227,396	335,351
SB-002072	- Paraguay	3	127,612	41,350	21,965	190,927	148,948
	Asia & Pacific region (9 countries)						
SB-009371.03	- Bangladesh */	1	223,356	-	15,635	238,991	227,636
SB-009558	- Malaysia, Mongolia, Nepal (nationals) */	3	133,550	-	9,349	142,899	108,405
SB-009371.12	- Maldives */	1	201,253	-	14,088	215,341	2,826
SB-002064	- Papua New Guinea	2	147,792	259,861	52,995	460,648	259,830
SB-009371.08	- Papua New Guinea */	1	241,372	-	16,896	258,268	293,940
SB-007555	- Philippines	1	258,264	-	18,078	276,342	251,623
SB-002083	- Sri Lanka	4	443,426	68,035	66,490	577,951	554,861
SB-009371.07	- Timor Leste */	1	213,096	-	14,917	228,013	154,947
SB-002099	- Timor Leste	3	148,670	105,470	33,038	287,178	207,412
	Overall HRAs' other costs						
SB-009371.16	- HRAs' operating and equipment costs */	n/a	-	-	-	-	89,811
SB-009371.17	- HRM/HRBA & CLP workshops */	n/a	-	-	-	-	28,309
							-
	sub-total HR Advisers:	***68***	***7,028,907***	***2,474,350***	***978,853***	***10,482,110***	***5,535,394***
	(b) Human Rights Components of UN Peace Missions (7)						
SB-006018	- Afghanistan (UNAMA)	n/a	15,000	251,725	34,674	301,399	370,475
SB-007199	- Somalia (UNSOM)		-	211,262	27,464	238,726	202,364
SB-007197	- Sudan Darfur (UNAMID)		-	69,369	9,018	78,387	*(6,785)*
SB-006152	- Guinea Bissau (UNIOGBIS)	n/a	15,150	71,000	11,200	97,350	66,307
SB-007195	- Central African Republic (MINUSCA)		-	77,000	10,010	87,010	44,102
SB-002088	- Haiti	5	563,119	72,800	82,669	718,588	680,433
SB-007116	- Haiti (local expenses MINUSTAH)		-	62,993	8,189	71,182	65,460
SB-002092	- Libya		60,500	112,800	22,529	195,829	75,926
	sub-total Peace Missions:	***5***	***653,769***	***928,949***	***205,753***	***1,788,471***	***1,498,282***
	(c) Country/Standalone Offices (4)						
SB-002089	- Chad	9	764,555	309,288	139,600	1,213,443	1,182,253
SB-002069	- Mauritania	12	766,300	389,062	150,197	1,305,559	924,529
SB-002062	- State of Palestine	7	796,212	400,993	155,637	1,352,842	820,911
SB-008426	- Mexico (MacArthur Foundation funding)	n/a	77,325	63,856	18,354	159,535	155,388
SB-009658	- Mexico (Ford Foundation funding)	n/a	46,278	17,750	8,324	72,352	21,269
SB-002059	- Mexico	26	1,896,274	581,081	322,056	2,799,411	2,449,467
	sub-total Country /Standalone Offices:	***54***	***4,346,944***	***1,762,030***	***794,168***	***6,903,142***	***5,553,817***
	Accounting adjustments related to closed projects						*(49,043)*
	Total (including programme support costs)	127	12,029,620	5,165,329	1,978,774	19,173,723	15,538,451
	PSC = 13% except for funding from UNDP/MPTF/DTF with PSC 7%				19,173,723		81%
	*Footnotes: */ Funding from MPTF-UNDP-DTF*						

Annex III

Financial status of the Voluntary Fund (2019)

PSMS/FBS/Reporting
Trust Fund: AHA
Prepared on: 24/01/2020

United Nations Voluntary Fund
for Technical Cooperation (AHA)

Financial report of Income and Expenditure
for the period 01 January - 31 December 2019

I - Income		USD
Contributions received		
- Voluntary Contributions earmarked to the VFTC		7,500,936.21
- Voluntary Contributions earmarked to specific VFTC projects		3,812,543.77
- Voluntary Contributions UNDP/MPTF/DTF earmarked to specific HRAs projects		5,225,537.10
- Gain/loss on exchange		11,034.05
Pledges received		
- Voluntary Contributions earmarked to the VFTC (USA)	un-paid	172,500.00
- Voluntary Contribution UNDP earmarked to specific HRA projects (Malawi/Bangladesh)	un-paid	159,761.40
- Voluntary Contribution MPTF earmarked to specific HRA project (Costa Rica/ HRBA-CLP workshop)	un-paid	303,350.00
- Voluntary Contributions earmarked to specific VFTC projects	un-paid	109,152.59
Interest and miscellaneous income		245,854.95
Total Income (I)		**17,540,670.07**

II - Expenditure */	Commitments	Actuals	Total Expenditure
Category			
CL010 - Staff costs	531,827.62	8,529,213.79	9,061,041.41
CL010 - Other Personnel costs (consultants' fees)	65,072.95	373,878.18	438,951.13
CL160 - Travel of Staff and consultants	75,575.50	510,013.65	585,589.15
CL160 - Travel of Representatives/Participants to meetings/seminars	75,889.12	397,720.84	473,609.96
CL120 - Contractual Services	144,338.46	239,767.54	384,106.00
CL125 - General Operating & Other Direct Costs	640,273.46	1,657,684.92	2,297,958.38
CL130 - Supplies, Commodities & Materials	20,795.61	29,939.36	50,734.97
CL135 - Equipment, Vehicle & Funiture	155,562.73	161,628.46	317,191.19
CL140 - Transfers and Grants to Implementing Partners (>$50,000)	5,956.52	186,156.35	192,112.87
CL145 - Grants out (<$50,000) & Fellowships	27,524.89	100,312.51	127,837.40
CL155 - Programme Support (Indirect) Costs	n/a	1,609,318.54	1,609,318.54
Total Expenditure (II)	**1,742,816.86**	**13,795,634.14**	**15,538,451.00**

**/ Actuals and commitments*

Net excess/(shortfall) of income over expenditure (I-II)	2,002,219.07
III - Opening balance	**13,633,846.13**
Opening balance (01.01.2019) *with unpaid pledges 2018*	13,633,846.13
IV - Other adjustments	**294,079.36**
Accounting adjustments - Prior period loss on exchange on local operations	(6,720.64)
Transfer adjustments (TRF from HCA) - Russia 2017 funding for NAP in Belarus	300,800.00
Refunds to donors / Write-off	-
Available Funds Balance (I+III+IV-II)	**15,930,144.56**

Annex IV

Donors and contributors (2019)

UN Voluntary Fund for Technical Cooperation (VFTC)

Voluntary contributions in 2019

Donor	Pledge USD$	Paid USD$	Gain/loss on exchange	Unpaid pledge USD$	Earmarking
Denmark	4,209,893.25	4,233,901.50	24,008.25	0.00	VFTC
Finland	909,090.91	879,120.88	-29,970.03	0.00	VFTC
Germany	479,452.05	477,815.70	-1,636.35	0.00	VFTC
	625,000.00	625,000.00	0.00	0.00	VFTC
India	200,000.00	200,000.00	0.00	0.00	VFTC
Russian Federation	100,000.00	100,000.00	0.00	0.00	VFTC
United States of America	1,150,000.00	977,500.00	0.00	172,500.00	VFTC
(a) total contributions earmarked to VFTC	**7,673,436.21**	**7,493,338.08**	**-7,598.13**	**172,500.00**	
Australia	67,796.61	68,465.37	668.76	0.00	Activities in the Asia-Pacific region *(allocated to Papua New Guinea)*
	188,394.88	166,807.64	-21,587.24	0.00	HRA in Philippines
	101,694.92	102,698.06	1,003.14	0.00	Activities in the Asia-Pacific region *(allocated to Afghanistan)*
	67,796.61	68,465.37	668.76	0.00	Activities in the Asia-Pacific region *(allocated to Sri Lanka)*
	67,796.61	68,465.37	668.76	0.00	Activities in the Asia-Pacific region *(allocated to Timor Leste)*
Denmark	294,507.44	295,622.71	1,115.27	0.00	HRPG's civic space activities in **Somalia**
Ford Fondation	52,150.00	52,150.00	0.00	0.00	Mexico (Strenghten capacities of victims of forced disappearances to defend their rights)
France	66,889.63	68,493.15	1,603.52	0.00	Chad
	78,037.90	79,908.65	1,870.75	0.00	Mauritania
Lithuania	5,500.55	5,580.36	79.81	0.00	Georgia/South Caucasus
Mac Arthur Foundation	40,000.00	40,000.00	0.00	0.00	Mexico
Netherlands	202,546.30	117,693.71	0.00	84,852.59	Kenya/Democratic Space
NHRC of Qatar	0.00	0.00	0.00	0.00	OPT
Norway	324,956.67	330,632.36	5,675.69	0.00	Haiti
	541,594.45	551,053.95	9,459.50	0.00	Chad
	108,318.89	110,210.79	1,891.90	0.00	Niger
	433,275.56	440,843.15	7,567.59	0.00	Mauritania
	454,939.34	462,885.31	7,945.97	0.00	OPT
Russian Federation	450,000.00	450,000.00	0.00	0.00	Russian Federation *Hr Master Programme + Ombudspersons Russia (National Human Rights Adviser)*
Saudi Arabia	200,000.00	200,000.00	0.00	0.00	OpT
UNDP/MPTF	260,472.00	260,472.00	0.00	0.00	HRA in Myanmar
	62,062.00	62,062.00	0.00	0.00	HRA in Americas/Belize
	70,000.00	70,000.00	0.00	0.00	HRA in Papua New Guinea
	97,000.00	97,000.00	0.00	0.00	HRA in Rwanda
	306,933.50	171,043.50	0.00	135,890.00	HRBA CLP workshop

UN Voluntary Fund for Technical Cooperation (VFTC)

Voluntary contributions in 2019

Donor	Pledge USD$	Paid USD$	Gain/loss on exchange	Unpaid pledge USD$	Earmarking
UNDG/MPTF	828,183.00	660,723.00	0.00	167,460.00	HRA Burkina Faso, Malaysia and Costa Rica
UNDP/UNCT-Bangladesh	139,762.00	0.00	0.00	139,762.00	Bangladesh
UNDP/UNCT-Malawi	83,263.00	63,263.60	0.00	19,999.40	HRA in Malawi
UNDP/DOCO	260,000.00	260,000.00	0.00	0.00	HRA in Maldives
	201,800.00	201,800.00	0.00	0.00	HRA in Montenegro
	201,800.00	201,800.00	0.00	0.00	HRA in Moldova
	139,100.00	139,100.00	0.00	0.00	HRA in Trinidad and Tobago
	71,900.00	71,900.00	0.00	0.00	HRA in Guyana
	70,000.00	70,000.00	0.00	0.00	HRA in Nepal
	227,500.00	227,500.00	0.00	0.00	HRA in Madagascar
	24,504.00	24,504.00	0.00	0.00	HRAs general operating costs
UNDP/DOCO	181,901.00	181,901.00	0.00	0.00	HRAs general operating costs
	264,504.00	264,504.00	0.00	0.00	HRA Nigeria
	215,712.00	215,712.00	0.00	0.00	HRA Jamaica
	137,388.00	137,388.00	0.00	0.00	HRA Malawi
	159,558.00	159,558.00	0.00	0.00	HRA Bangladesh
	107,203.00	107,203.00	0.00	0.00	HRA Belarus
	169,458.00	169,458.00	0.00	0.00	HRA Jordan
	223,374.00	223,374.00	0.00	0.00	HRA Zimbabwe
	228,064.00	228,064.00	0.00	0.00	HRA Timor Leste
	260,515.00	260,515.00	0.00	0.00	HRA in PNG/Rwanda/Nigeria
	629,956.00	629,956.00	0.00	0.00	National HR Officer in Americas
	66,736.00	66,736.00	0.00	0.00	National HR Officer in Asia/Pacific
USA	24,300.00	0.00	0.00	24,300.00	PMS in Lybia
	151,200.00	151,200.00	0.00	0.00	HRA in Srilanka
(b) total contributions earmarked to specific projects	**9,610,344.86**	**9,056,713.05**	**18,632.18**	**572,263.99**	
Unearmarked funds allocated to VFTC	0.00	0.00	0.00	0.00	
(c) total unearmarked funds	**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**	
TOTAL (a) + (b) + (c)	**17,283,781.07**	**16,550,051.13**	**11,034.05**	**744,763.99**	